

رئيس رابطة المساحة الجيولوجية:

٤ مليارات جنيه تهدى سنويًا بسبب الاستخدام الخاطئ للمحجر

وليس مادة خام، نضخامة العائد من العملة الصعبة. وطالب بخيت بإعادة هيكلة الجهات والهيئات الإدارية المعنية بشئون الثروة المعدنية للنهوض بصناعة الرخام، وتوحيدها في جهة واحدة للحصول على التراخيص، بدلاً من تقريتها بين هيئات وزارات «التنمية المحلية، البترول والثروة المعدنية، البيئة، هيئة التنمية الصناعية» وغيرها، مما يؤدي إلى تطفيش المستثمرين. «اتجاه الدولة للدخول شريك مع المستثمرين أمر غير جيد، ولن يقبل به المستثمرون لن تقبل شركة عالمية لديها عمالة ورأس مال، وتكتنولوجيا الشراكة مع الدولة، حتى لا تتغطى عن العمل، وعلى الدولة الرجوع لنظام الضرائب العادلة، وتقوية نظم الرقابة والمحاسبة، ومنح حرية الحركة للشركات».

شق التعبان

عن مشاكل العمال في منطقة «شق التعبان» قال بخيت: غبار أعمال القطع والنشر يسد مصارف المجرى، والحل في تنفيذ مشروع لاستغلال هذا الغبار، وتمهيد الطرق لتسهيل عمليات النقل، وتوفير الدراسات البيئية والصحية والاقتصادية، بالتعاون بين المراكز البحثية ورجال الصناعة.

وطالب رئيس رابطة المساحة الجيولوجية بمراجعة السالمة والصحة المهنية للعاملين في المحاجر، مؤكداً على ضرورة الكشف الدوري على العاملين، الذين يواجهون الموت بتصورهم ووجوههم دون أي احتياطات. ونصح الدولة بالنظر لحسن استغلال الموارد قبل النظر إلى جنى الأموال في الوقت الذي تستورد خامات معدنية بالمليارات، ولدينا بداخل لها.



د. حسن بخيت

المحيطة، وتتكالب عليه الصين، وسيطرت على المحاجر والمصانع، والأولى أن تضع الدولة تشريعات لاستغلال هذا الخام بشكل أمثل وتحقيق العائد منه وفقاً لقيمتها». أما العمال ففي حاجة إلى تدريب، وفق برامج تربيبية مدروسة، داخل مدارس تعدينية متخصصة، ويكون للدولة خطة لمساعدة القطاع الخاص، الذي يحقق مكاسب عالية من العمل في هذه المحاجر، بحيث يكون المنتج المُصنع في صورته النهائية

وأوضح بخيت، القانون الجديد رفع الرسوم بشكل مبالغ فيه، مما أدى إلى وقف مئات المحاجر خاصة في المنيا التي تعد واحدة من أهم المحافظات التعدينية في مصر، وتسريع العاملين في المحاجر، لأن صاحب المحجر غير قادر على العمل نظراً لارتفاع التكاليف. «الرخام المصري في مقدمة الخامات المطلوبة عالمياً، ولا يوجد له منافس في الدول

مخاطر العمل في صناعة الرخام لا تتوافق على العاملين في المحاجر، والمصانع، والورش فقط، ولكن الخطر يصيب الثروة المعدنية التي تعد ميراثاً للأجيال القادمة، والتي تفقد سنويًا ما يزيد على ٤ مليارات جنيه، في صورة مخلفات مهدرة، ومناجم أهدرت نظراً لطرق الاستخدام الخاطئة، ففتح المحجر بشكل خاطئ يعني أن قطعة من الأرض ماتت.

الدكتور حسن بخيت، رئيس رابطة المساحة الجيولوجية، ورئيس المجلس الاستشاري العربي للتعمدين والبترول والموارد الطبيعية، أكد أن المعاهدة الميدانية للمحاجر أثبتت أن كل خمسة بلوكتات يهدى منها أربعة، وإذا كان نصر رخامًا مصربياً بعشرة مليارات جنيه سنويًا، فهذا يعني أن هناك أربعين مليار جنيه ضائعة.

وأوضح رئيس رابطة المساحة الجيولوجية، أن فتح المحاجر بشكل خاطئ وأخذ إحدى الخامات، وإلقاء المخلفات على جانب المحجر، يعني أن العديد من المادة الخام انتهت.

الصلة الصعبة

وأوضح بخيت، أن ٩٥% من مساحة مصر صحراء، ومصر دولة تعدين في المقام الأول، لكن لا يحسن استخدامها، والأسباب تمثل في التشريع والقواعد والبيكل الإداري. وعن التشريع قال: مشكلة قانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ تتعلق بالرسوم والضرائب، فمن ينظر لها يرى أنه قانون سيء، ولكنه ينظم العلاقة بين الدولة والعاملين، ويمنع إهدار المال العام، لكن تم البيث به، وخرج القانون الجديد لا يرقى بضمومات العاملين، ولا يخطط الدولة لتحسين استخدام الثروات.